

بيان صحفي

مزيد من الدول تلتزم بحماية الطيور الجارحة المهاجرة المهددة بالانقراض في أفريقيا وأوروبا وآسيا.

أبوظبي – 12 ديسمبر 2012

للمرة الأولى يجتمع 100 ممثل من أكثر من 50 دولة معاً لمناقشة اتخاذ اجراءات عاجلة لتعزيز حماية الأنواع المهددة بالانقراض من الطيور الجارحة المهاجرة. ولقد قامت النيجر والصومال، على حد سواء، بتوقيع مذكرة التفاهم حول حماية الطيور الجارحة المهاجرة في أفريقيا وأوروبا وآسيا تحت برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) حول الأنواع المهاجرة، وبتوقيعها ارتفع عدد الدول الموقعة على مذكرة التفاهم إلى 42 دولة.

وفي الاجتماع الأول للدول الموقعة على مذكرة التفاهم حول حماية الطيور الجارحة المهاجرة، الذي انعقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، قامت الدول باستعراض ومراجعة خطة العمل الشاملة وأقرت الخطوات المستقبلية لتعزيز الاتفاقية الدولية لحماية الطيور الجارحة. وتم انشاء وحدة تنسيق يكون مقرها في أبوظبي، وتقوم بتمويلها هيئة البيئة – أبوظبي بالانابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. أيضاً وافقت الدول الموقعة على مذكرة التفاهم على تكوين مجموعة استشارية فنية من 15 شخص في مطلع عام 2013م تضم خبراء من منطقة أفريقيا وأوروبا وآسيا.

يقوم فريق العمل الخاص بالصقر الحر، الذي تم تشكيله في 2012م، بإعداد خطة عمل عالمية لحماية الصقر الحر. ولقد أدى الانخفاض الكبير الذي تجاوزت نسبته الـ 50%، في أعداد الصقر الحر خلال الـ 20 سنة الماضية، إلى تصنيفه في عام 2012م كأحد أنواع الصقور المهددة بالانقراض ضمن القائمة الحمراء التابعة للاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN). وبالإضافة إلى التغيرات الرئيسية في الموائل التي تؤثر في توفر الغذاء، فقد ساهمت عمليات الأسر غير المستدام أو غير القانوني، وبوجه خاص لأغراض التجارة، في تسارع الانخفاض الكبير في أعداد الصقر الحر. وتقليدياً، وخاصةً في دول الخليج، يتم تدريب الصقر الحر لأغراض الصيد. ويعتمد نجاح جهود الحماية على أن يقوم الناس، الذين يشتركون في الموائل مع هذه الطيور، والحكومات ودعاة حماية البيئة وأصحاب المصلحة الآخرين مثل

الصقارين، بالعمل معاً تجاه وضع آليات تسمح بالاستخدام المستدام على المدى الطويل للصقر الحر في أغراض الصيد بالصقور.

لقد عانت بعض الطيور الجارحة المهاجرة من تناقص كبير في أعدادها خلال السنوات الماضية، وعلى سبيل المثال انخفضت أعداد المجموعات الأوروبية من النسر المصري بأكثر من النصف، بينما تعاني المجموعات الأفريقية والعربية انخفاضاً أيضاً في أعدادها. ولقد تم إقامة مشروع لتدريب العاملين الميدانيين في شمال أفريقيا، ويهدف المشروع إلى جمع بيانات ومعلومات هامة حول بيئة هذا النوع من الطيور في المناطق التي تقضي فيها فصل الشتاء. أيضاً تم وضع خطط لدراسة المخاطر التي يواجهها الصقر الأسخم، وهو من السلالات التي تكيفت بشكل خاص، على العيش والتكاثر في البيئات الصحراوية الصعبة، ويتواجد في مناطق الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ولكنه يطير سنوياً تجاه الجنوب عبر سواحل شرق أفريقيا ليقضي فصل الشتاء في مدغشقر. والهدف من ذلك هو جمع الدول الواقعة في مسار هجرته من أجل وضع خطة عمل دولية مخصصة لهذا النوع من الطيور.

وتعتبر أهم المخاطر التي تواجهها الطيور الجارحة اليوم هي المخاطر البشرية، حيث يمكن أن تؤدي عمليات فقدان أو تدهور أو تدمير الموائل التي تنتج من بناء المساكن والأنشطة الصناعية ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الزراعية المكثفة وغيرها من أنشطة استخدامات الأراضي، إلى انخفاض كبير في أعداد الفرائس مثل الثدييات الصغيرة والطيور. كما تساهم عمليات الصيد والتسمم والازعاج والتشويش على الأعشاش في زيادة معدلات موت الطيور الجارحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل عمليات التلوث الناتجة من مبيدات الآفات وغيرها من الملوثات، تهديداً لنجاح عمليات تكاثر الطيور.

وإن لإنخفاض أعداد مجموعات الطيور الجارحة تأثير مباشر على بيئتنا الطبيعية، نظراً لقيام هذه المجموعات من الطيور بتوفير خدمات بيئية لا تقدر بثمن، حيث تقوم النسور وآكلات الجيف الأخرى بمنع انتشار الأمراض عن طريق قيامها بأكل والتهام الحيوانات النافقة. كما تعمل العديد من الصقور كآفات بيولوجية في القطاعات الزراعية والبستانية عن طريق تغذيتها على عدد كبير من أنواع الحشرات. ونظراً لاحتلالها قمة السلسلة الغذائية، تعتبر هذه المفترسات مؤشراً لمستويات أعداد الفرائس ومؤشراً لسلامة النظام البيئي ككل.

تغطي مذكرة التفاهم بشأن الطيور الجارحة 76 نوعاً من الطيور الجارحة المهاجرة وطيور البوم، المنتشرة في 130 دولة في أفريقيا وأوروبا وآسيا. وتتعرض جميع الطيور الجارحة إلى مجموعة من التهديدات، ولكن الطيور الجارحة المهاجرة بوجه خاص، تتعرض لخطر أكبر

بسبب رحلاتها السنوية الطويلة والشاقة في كثير من الأحيان، والتي تقوم بها من مواقع تكاثرها إلى المناطق التي تقضي فيها فصل الشتاء ثم العودة مرة أخرى. توفر الاتفاقية حول الحيوانات الفطرية المهاجرة منبراً لضمان البقاء طويل الأمد لهذه الطيور المهاجرة على امتداد مسارات هجرتها وتعتبر الحكومات في وضع أفضل لتوفير الحماية لشبكة من مواقع التكاثر والتشتية التي تعتمد عليها هذه الطيور المهاجرة.